أعرب عن أسفه للتباطؤ والتراخي في التعامل مع اجتماعات اللجنة

فهاد: «البيئية» لم تستطع مناقشة مشاريع نقطة الارتباط المركزية لعدم حضور الأمين العام

ناقشت لجنة شؤون البيئة والأمن الغذائي والمائي خلال اجتماعها أول أمس الأحد تكليف المجلس ببحث مشاريع نقطة الارتباط المركزية المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة.

وأوضح مقرر اللجنة النائب عبدالله فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة عقدت اجتماعها الثاني بشأن مناقشة تكليف المجلس ببحث مشاريع نقطة الارتباط المركزية، ولم تستطع مناقشة أي من المواضيع المدرجة على تقرير ديوان المحاسبة بسبب عدم حضور الأمين العام لنقطة الارتباط الكويتية للمرة الثانية.

وأضاف ان المسؤولة تعذرت في المرة الأولى بوجود وفد زائر، وتعذرت هذه المرة بوجودها في إجازة دورية، معربا عن أسفه للتباطؤ والتراخي في تعامل النقطة المركزية مع اجتماعات اللجنة في شأن مناقشة تقرير ديوان المحاسبة فيما يخص مشاريع النقطة بإعادة تأهيل البيئة.

جانب من اجتماع اللجنة البيئية البرلمانية

وذكر فهاد ان تقرير ديوان المحاسبة يتحدث عن مليارات الدولارات المرصودة للكويت وفقا لالتزام أممي بإعادة تأهيل البيئة، مبينا أن تمثيل النقطة في الاجتماع كان من خلال 4 مستشارين.

وأكد أنه «لا يمكن مناقشة تقرير الديوان إلا بحضور صاحب قرار وذي صفة تنفيذية داخل هذه النقطة لضمان الوصول إلى نتائج حقيقية لكل ما ورد في التقرير»، موضحا أن «أحد المستشارين أبلغ اللجنة أثناء النقاش بأن هذا التقرير وصلهم بطريقة غير رسمية».

وتساءل عن أسباب وصول التقرير بصفة غير رسمية إلى نقطة الارتباط، منتقدا التراخي والتباطؤ والضعف وعدم التنسيق وفقا لما ورد بتقرير ديوان المحاسبة.

وقال فهاد إن اللجنة ستجتمع بعد أسبوعين من بعد انتهاء الأمينة العامة من إجازتها الدورية لدعوتهم رسميا إلى الحضور لمناقشة التقرير للوصول إلى نتيجة ترفع اللجنة بناء عليها تقريرها إلى مجلس الأمة في هذا الشأن.

عبدالله المضف يسأل الرشيد عن عقود المجمعات التجارية والمبالغ المحصلة منها

عبدالله المضف

وجّه النائب عبدالله المضف سؤالاً إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عن جميع المجمعات التجارية و عقودها والمبالغ المحصلة منها، وإمكانية طرحهم وفق قانون الشراكة لتعظيم إيرادات الدولة.

وقال سؤاله: «لما كانت حماية أملاك الدولة ضمن مسؤولية المواطن نائباً كان أو وزيرٍ في الدفاع عن المال العام والتزاماً بالدور الرقابي المناط بعضو مجلس الأمة وللوقوف على مدى الالتزام بتطبيق القانون ومبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع. لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

– جميع عقود المجمعات التجارية التابعة لأملاك الدولة والقيمة الإيجارية لها وتاريخ انتهاء عقودها.

– هل لدى وزارة المالية خطة لطرح المجمعات التجارية المنتهية عقودها وفقاً لأحكام القانون رقم (116) لسنة 2014؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بخطة الوزارة».

المطر لوزير الدفاع: ما الفائدة من شراء طائرة مقاتلة من إيطاليا بدون تسليح حديث؟

وجه النائب د. حمد المطر سؤالا إلى وزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي ،بشأن عقد شراء طائرات مع إحدى الشركات الإيطالية، نص السؤال على ما يلي:

حماية الوطن واجب مقدس والدفاع عن أرضه وعن حدوده شرف لكل من يعيش على هذه الأرض الطاهرة، وقد أبدت الدولة اهتماما واضحا بالتسليح بأحدث الأسلحة والمعدات تحقيقا لهذه الغاية، إلا أنه نمى إلى علمي أن عقد شراء الطائرات الذي أُبرم مع إحدى الشركات الإيطالية لا يشمل تسليح هذه الطائرات، علما بأن الشركة متعهدة بدمج أنواع معينة من الصواريخ والأسلحة ومعدات الحماية الالكترونية بنص العقد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا لم يتم شراء تسليح الطائرة والاتفاق عليه بذات عقد شراء الطائرة؟ وما الفائدة من طائرة مقاتلة من دون تسليح حديث يمكنها من أداء واجباتها الدفاعية في حماية البلد؟

2 – هل رُصد وخُصص مبلغ مالي يكفي لشراء تسليح متقدم فعال للطائرة؟

3 – هل صحيح أن الشركة المتعاقد معها تملك برنامج التشغيل "Source Code" لهذه الطائرة وبالتالي لا يمكن دمج الأسلحة مع كمبيوتر الطائرة إلا من خلالها فقط؟

4 – ما مدى صحة أن العقد يشمل التزام الشركة بعملية دمج "I tegration" الأسلحة والصواريخ ومعدات الحماية الالكترونية ضمن العقد، وأن فحص دمج الأسلحة والصواريخ ومعدات الحرب الالكترونية سيتم عن طريق القوة الجوية الإيطالية، وأن ضمان التركيب والعمل مسؤولية الشركة المصنعة وبضمان الحكومة الإيطالية؟

5 – ما مدى صحة أن وزارة الدفاع تحاول شراء الأسلحة من شركات من دول أخرى وبالتالي تحميل تكلفة الدمج والفحص على تلك الشركات ما يعني خسارة التزام الشركة المصنعة وخسارة ضمان وفحص القوة الجوية الإيطالية؟

6 – ما مدى صحة أن وزارة الدفاع سوف تفقد ضمان الشركة المصنعة والقوة الجوية الإيطالية في حالة قيام شركة من جنسية أخري بعمل دمج الأسلحة والصواريخ ومعدات الحماية الالكترونية؟

7 – هل تأكدت الوزارة أنه في حال الشراء من شركات من جنسيات أخرى بأن الشركة المصنعة ستسمح لتلك الشركات بإعادة برمجة الطائرة والحصول على برمجة التشغيل السرية والمشفرة؟

8 – هل طرحت الوزارة فكرة شراء الأسلحة عن طريق الحكومة الإيطالية "Government to Government" لضمان الشفافية والسعر المناسب وضمان عدم وجود العمولات وكذلك ضمان مساعدة القوة الجوية الإيطالية في فحص وقبول الأسلحة وضمان عملها كما يجب وفي الوقت ذاته الاستفادة من التزام الشركة المصنعة بعملية الدمج ضمن العقد وعدم خسارة الكفالة المصنعية وفترة الضمان المنصوص عليها في العقد؟

9 – هل سألتم الحكومة الإيطالية عن إمكانية الحصول على بعض هذه الأسلحة من مخزون القوة الجوية الإيطالية عن طريق اتفاقية بين الحكومتين "Government to Government" وذلك للحاجة العملياتية بسبب الظروف الدولية الراهنة والاستفادة من الطائرات بالسرعة الممكنة، على أن يراعى العمر الافتراضي لهذه الصواريخ ومدة صلاحيتها عند إعادتها أو تعويضها عند تسلم الأسلحة الجديدة التي سيتم التعاقد عليها من قبل وزارة الدفاع الكويتية؟

عبدالكريم الكندري يسأل الناهض بشأن قرارات منع التداول وإلغاء الختم القديم للذهب

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، بشأن قرارات منع التداول وإلغاء الختم القديم للذهب، ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم استمرت فترة استخدام الختم السابق المذكور في القرارين رقمي 114 و 216 لسنة 2021؟

2 – هل كان الختم السابق الملغي في قرار 114 لسنة 2021 متوافقاً مع معايير مكافحة الغش وشروط وقوانين مكافحة غسل الأموال؟

3 – ما قوانين وشروط مكافحة غسل الأموال التي تنص على الأمور الفنية الخاصة بأختام الذهب؟

4 – ما الفروقات الفنية بين الختم السابق والجديد؟ وما الذي يجعل الختم الجديد لا يمكن تزييفه؟

5 – ما الجهة التي صممت الأختام الجديدة؟ وما مؤهلاتها وخبراتها في هذا المجال؟ مع تقديم ما يثبت ذلك، وما صحة قيام طرف أجنبي بالتصميم؟ وهل يتعارض ذلك مع سرية وأمن المعلومات؟

6 – حسب تصريحات المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة، فأحد أسباب تغيير الختم القديم هو منع بيع المشغولات الذهبية المستعملة، ما القوانين أو القرارات والمعايير والمقاييس الفنية لتنظيم وتصنيف المشغولات الذهبية المستعملة؟

7 – حسب تصريحات المسؤولين في الوزارة، فأحد أسباب تبديل الختم القديم هو منع بعض التجار من بيع المشغولات المستعملة على أنها جديدة بعد أن يغسلها "حسب تصريح وكيل الوزارة بالتكليف في لقاء مصور وتصريحات وبيانات أخرى للوزارة في القنوات الإعلامية الرسمية والخاصة" يرجى تقديم شرح فني لإيضاح كيف سيمنع الختم الجديد التاجر من عمل هذه الطريقة مع المشغولات المستعملة المختومة بالختم الجديد؟

–8 بناء على الأسباب التي أعلنتها الوزارة بإعادة الختم للمشغولات المدموغة بالختم القديم مجانا ومن دون رسوم، ما السند القانوني لتنازلها عن الأموال العامة؟ وما النظام المحاسبي لتنظيم وحساب عملية ختم المشغولات منعاً لأي تلاعب أو سوء استخدام؟

–9 منذ بداية العمل بنظام ختم الذهب والمجوهرات في الكويت، هل سبق منع تداول المشغولات الذهبية والمعادن الثمينة المختومة بالختم القديم من التداول كأحد إجراءات تغيير الختم القديم بجديد؟

10 – ما الهدف والغاية من اعتبار المشغولات المختومة بالختم القديم مستعملة حتى وإن كانت جديدة من بعد تاريخ 2021/12/31؟ ولماذا اقتصرت على المشغولات المعروضة للبيع فقط وليس المخزّنة لدى التجار؟ ألا يتعارض ذلك مع قوانين الوزارة تخالف كل مشغول لا يتطابق مع شروط ومعايير الوزارة إذا كانت بحوزة التاجر؟ ولماذا استُثنيت؟

11 – ما صحة الأخبار المنشورة بتاريخ 20 يونيو 2021 في جريدة الجريدة بعنوان "هل ذهب الكويت مزوّر" عن مصير التحقيقات في الوزارة بسبب ضياع 4 أختام، وغياب بلاتين 6 أجهزة؟

في حال صحة الخبر، يرجى تزويدي بنتيجة التحقيقات والإجراءات التي اتُخذت بخصوصها.

عبد الكريم الكندري

12 كم تبلغ الكمية الإجمالية للذهب والمشغولات المختومة بالختم القديم الأخير منذ تاريخ البدء به حتى تاريخ التوقف عن استخدامه؟ وهل أُخذ في الاعتبار طريقة التعامل مع الكميات المتداولة المتبقية منها التي ستتأثر بالقرار الوزاري بمنع تداولها بعد تاريخ 2021/12/31 إذا لم يُعد ختمها بالختم الجديد؟

13 – هل توجد رخصة لمصفاة ذهب أو ما يماثلها في الكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل المنشأة قائمة؟ إذا كانت موجودة، فمتى أُصدرت؟ ومن صاحب الترخيص؟ وما الشروط المطلوبة؟ وهل الترخيص متاح للجميع؟ وكم عدد التراخيص المماثلة ومَن أصحابها؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فهل توجد طلبات لإصدار رخصة مصفاة ذهب أو ما يماثلها؟ وكم عددها؟ وهل قُدم أي منها عن طريق الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

14 – هل تحتاج مصفاة الذهب للذهب المستعمل "الكسر"؟ وما أقل كمية يحتاجها ليبدأ بالإنتاج؟

15 – استنادا على اعتمادها على الذهب المستعمل "الكسر"، هل من الممكن أن تستفيد أي مصفاة للذهب أو مصنع لسكب السبائك الذهبية من أثر القرارين رقمي 114 و 216 لسنة 2021 والإجراءات اللاحقة لهما من ممارسات وتصريحات لمسؤولي الوزارة، بأي شكل من الأشكال؟

16 – ما التاريخ الفعلي لبدء دمغ المشغولات والمعادن الثمينة بالختم الجديد؟

17 – هل نُشر إعلان رسمي لاستدعاء التجار أو المستهلكين لتقديم مشغولاتهم المدموغة بالختم القديم لإعادة دمغها بالختم الجديد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما تاريخ نشر الإعلان؟ وفي أي وسائل إعلانية؟

18 –هل طبقت أي دولة إجراءات مماثلة لما ورد في القرار رقم 114 لسنة 2021 والقرار رقم 216 لسنة 2021 التي تشمل منع التداول وإلغاء الختم القديم واعتبار كل مشغول مختوم به مستعمل حتى وإن كان جديدا كإجراء روتيني لتغيير ختم المشغولات الذهبية؟ وما تلك الدول –إن وجدت–؟

19 – عدد الشركات الحاصلة على إعفاء من ختم الوزارة، وما أسماء تلك الشركات؟ ومَن مُلاكها؟ وكم تبلغ كميات المشغولات المعفية من الختم في السوق المحلي منذ تاريخ البدء بتطبيق قرار الإعفاء إلى تاريخه؟

20 – كيفية الكشف والتعامل مع المشغولات المعفية من الختم في الجولات التفتيشية للتأكد من مطابقتها شروط ومعايير الوزارة، على سبيل المثال لا الحصر، التأكد من أن الختم الأجنبي غير مزوّر، وأن المشغولات دخلت للبلاد بشكل شرعي، وأنها مطابقة شروط وقرارات مكافحة غسل الأموال، إضافة إلى بقية الشروط والقوانين التي ذكرتها الوزارة كأساس لتطبيقها القرارات المعلقة بحظر تداول مشغولات الختم القديم، وقرار الإعفاء من الختم، وغيرها من القرارات الخاصة بالمعادن الثمينة؟

21 – هل مشغولات وذهب الشركات المعفاة من الختم تمر بنفس وكل الإجراءات الوزارية المطبقة على مشغولات ومجوهرات الشركات غير المعفاة منذ دخولها للبلاد حتى تسليمها لأصحابها؟

22 – ما الرسوم التي تدفعها الشركات المعفاة من الختم للدولة؟ وهل هذه الرسوم تتساوى في القيمة مع رسوم الفحص والدمغ؟

23 – هل استثناء مشغولات بعض الشركات المعفية من الختم يؤثر على عدالة وتكافؤ الفرص بالمنافسة في السوق بين التجار بأي شكل من الأشكال؟ مع توضيح الأسباب بالتفصيل.

24 – كم تبلغ كميات المشغولات الذهبية والمشغولات الثمينة التي أدخلتها الشركات المعفية من الختم منذ تاريخ البدء بتطبيق قرار الإعفاء؟

25 – كيف يمنع القرار تداول المشغولات المختومة بالختم القديم بعد تاريخ 2021/12/31، وفي الوقت نفسه تعده الوزارة مستعملا؟ وما الغرض من هذا التصنيف طالما كان المشغول ممنوعا من التداول؟

26 – كم يبلغ عدد مراكز فحص وختم المشغولات الذهبية والمعادن والأحجار الثمينة التابعة لوزارة التجارة والصناعة؟ وما إجمالي أقصى كمية يومية لفحص وختم المشغولات الذهبية والمعادن والأحجار الثمينة؟ "الجواب بالكيلوجرام".

جنان بوشهري استفسرت من الملا وبوقماز عن بناء وحدات لاسترداد الطاقة في المنشآت الصناعية

وجهت النائبة د. جنان بوشهري سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط د. بدر الملا، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز بشأن بناء وحدات لاسترداد الطاقة في المنشآت الصناعية، نصا على ما يلي:

سؤال إلى وزير النفط

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل هناك أي توجيه صادر من وزارة الكهرباء والماء والطاقة والمتجددة بعدم بناء أي وحدات لاسترداد «استرجاع» الطاقة في المنشآت الصناعية؟

2 – هل خوطب القطاع النفطي وجميع شركاته بشأن عدم بناء مثل هذه الوحدات لعدم قدرة شبكة الكهرباء المحلية على استقبال هذه الطاقة من المنتجين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما تبعات هذا القرار المباشرة وغير المباشرة من وقت صدوره والعمل به على مختلف مشاريع القطاع النفطي؟

3 – هل خوطبت الهيئة العامة للبيئة بهذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما إفادتها؟

سؤال إلى وزيرة الكهرباء والماء

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل خاطبت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة القطاع النفطي بعد بناء وحدات لاسترداد «استرجاع» الطاقة – كما هو متعارف عليه في مختلف المصافي والمنشآت الصناعية – وذلك لعدم صلاحية شبكة الطاقة الكهربائية المحلية على استيراد / استقبال هذه الطاقة المنتجة من الغير «Electrical grid is not smart»؟

إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان الآتي:

– متى صدر هذا القرار؟ وما الجهة التي أصدرته؟ مع تزويدي بالدراسات ذات الصلة في هذا الموضوع؟

– ما الإطار الزمني للعمل بالقرار؟ وما الأسباب وراء هذا التحديد الزمني؟

– ما الأطراف ذات الصلة بهذا القرار؟

– هل وافقت جميع الأطراف ذات الصلة على القرار؟ مع بيان الأطراف المعترضة وسبب الاعتراض.

– هل هناك دراسات تفصيلية تظهر تبعية هذا القرار على الجهات ذات الصلة بالدولة؟

2 – ما كلفة تحويل شبكة الطاقة الكهربائية المحلية إلى مستقبل / مصدر للطاقة وليس كما هو الوضع حاليا فقط مصدرا للطاقة؟

3 – هل أوعزت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لوزارة النفط الطلب من شركة البترول الوطنية لهدم محطة توليد الطاقة الكهربائية «MSPS» في مصفاة ميناء الأحمدي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فمتى كان ذلك؟ وما مبررات هذا القرار؟ مع تزويدي بالدراسات المتعلقة بهذا الشأن.

4 – هل خوطبت الهيئة العامة للبيئة بهذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما إفادة الهيئة؟

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم المزايدات

إعلان رقم (2023/9)
طرح المزايدة رقم 2023/2022/13
الخاصة باستغلال مطعم في مجمع السيارات الثقيلة بمنطقة الشويخ

تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة رقم 2023/2022-13 الخاصة باستغلال مطعم في مجمع السيارات الثقيلة بمنطقة الشويخ (الموقع المستغل من قبل كافة العاملين ببلدية الكويت سابقا بالقرب الشويخ حاليا، المكان في شارع عبد العزيز المساعيد).

فعلى الشركات المتخصصة في تقديم جميع ما يؤدي لتأدية الخدمة المطلوبة بأفضل مستوى ممكن من سلع وخدمات خاصة بهذا الترخيص تتولى بمستوى البلدية من حيث المظهر الخارجي من ملابس ونظافة العمال وترتيب وتنظيم ونظافة وجودة المواد الغذائية المقدمة وتراعى في المدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت (المبنى الإداري الدور السابع – مراقبة المناقصات والمزايدات) أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ 200 د.ك فقط مائتان دينار لا غير وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.

وعلى المزايد معاينة موقع بلدية الخدمة معاينة نافية للجهالة قبل تاريخ انعقاد الاجتماع التمهيدي ليتسنى للمزايدين من طرح استفساراتهم في الاجتماع التمهيدي لتعلق بها الشفافية.

وسيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة العاشرة عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2023/3/14 في مبنى فرع بلدية محافظة العاصمة.

وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء في المزايدة ليقدم من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية بفض مظاريف العطاءات المقدمة في المزايدة والمحدد لها يوم الاثنين الموافق 2023/3/27، علما بأنه في حالة عدم الالتزام في الحضور لا تتحمل البلدية أي مسؤولية تجاه ذلك.

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت (المبنى الإداري الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الاثنين الموافق 2023/3/27 وهو آخر موعد لقبول العطاءات، على أن يودع مع العطاء تأمينا أوليا لا يقل عن 2% (اثنان بالمائة) من قيمة العطاء.

عن / مدير عام البلدية